

نزوح شركات النفط يضع تونس أمام معادلة اقتصادية صعبة

بيع الأصول يعطي إشارة سلبية عن مناخ الأعمال وقبول المحفضة يثقل كاهل الدولة

فرض قرار الشركات النفطية العالمية إيني وشل بيع عملياتهما للنفط والغاز في تونس معادلة اقتصادية صعبة إذ أن إتمام عملية البيع يعطي إشارات سلبية حول مناخ الأعمال وعدم إيجاد مشتر يعني بالضرورة عودة الأصول إلى الدولة ما يثقل كاهل المالية العامة ويضاعف من الأعباء في ظل شح الموارد وأزمة اقتصادية أخذت في الاتساع.

في تونس وفقا لموقعها الإلكتروني. وقال الخبير الاقتصادي نادر حداد في تصريح لـ"العرب" إن "خلفيات قرار شركات النفط العالمية إيني وشل بمغادرة تونس هي اقتصادية بحثة نظرا لأن تونس اليوم غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه هذه الشركات خاصة بعد تعطل الإنتاج بسبب اعتصام الكامور وأيضا بسبب مناخ الأعمال المتدهور والبيروقراطية".

وأشار إلى أن "هذا الخروج ستكون له انعكاسات اقتصادية سلبية في حال عدم وجود مشتر لهذه الأصول بحيث ستعود الملكية إلى تونس ما يزيد من ضغوط الأعباء على الدولة من خلال الشركة التونسية للأنشطة البترولية".

وأوضح الخبير أن "وجود مشتر ستعطي إشارة سلبية إلى رجال الأعمال والشركات الأخرى حول سوء الوضع الاقتصادي ومناخ الأعمال في تونس خاصة على اعتبار الموقع العالمي لهذه الشركات".

وعزت الخبيرة في الاقتصاد وعضو الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين في تونس عيبر بن عون في تصريح لـ"العرب" أسباب خروج شركة النفط شل إلى "تراجع أرباحها إلى أقل المستويات منذ عشرين عاما بفعل آثار جائحة كورونا ما دفعها إلى تغيير الاستراتيجية وبيع الأصول في تونس ومصر للتقليل من الكلفة في ظل إنتاجية ضعيفة بالنظر إلى قلة عدد آبار النفط في تونس والاحتياطيات المحدودة".

وأشارت إلى أن "ثاني الأسباب يعود إلى الوضع السياسي في البلاد والمشاكل بين أطراف السلطة ما يعطي إشارات سلبية حول مناخ الأعمال ولا يشجع على الاستثمار". ورجحت السبب الثالث إلى "التسوية الليبية حيث يفضل المستثمرون وجهة ليبيا للاستثمارات في النفط مقارنة بتونس نظرا لكونها بيئة ملائمة

سناء عدوني
صحافية تونسية



تونس - يسلمت قرار رويال داتش شل وإيني الإيطالية بالانسحاب من تونس الضوء على خطط إعادة الهيكلة وترتيب الأولويات لهذه الشركات التي خربت الخروج من الأسواق محدودة الإنتاجية للضغط على الكلفة بعد تسجيلها لأضرار تبعا لأنار كورونا في وقت تزايد فيه تحويلات الطاقة النفطية وتداول رهانات النفط التقليدي.

وقالت مصادر بالقطاع إن رويال داتش شل وإيني الإيطالية تسعيان لبيع عملياتهما للنفط والغاز في تونس، في الوقت الذي يواجه فيه البلد الواقع في شمال أفريقيا صعوبات في استقطاب استثمارات جديدة عقب سنوات من عدم الاستقرار السياسي.

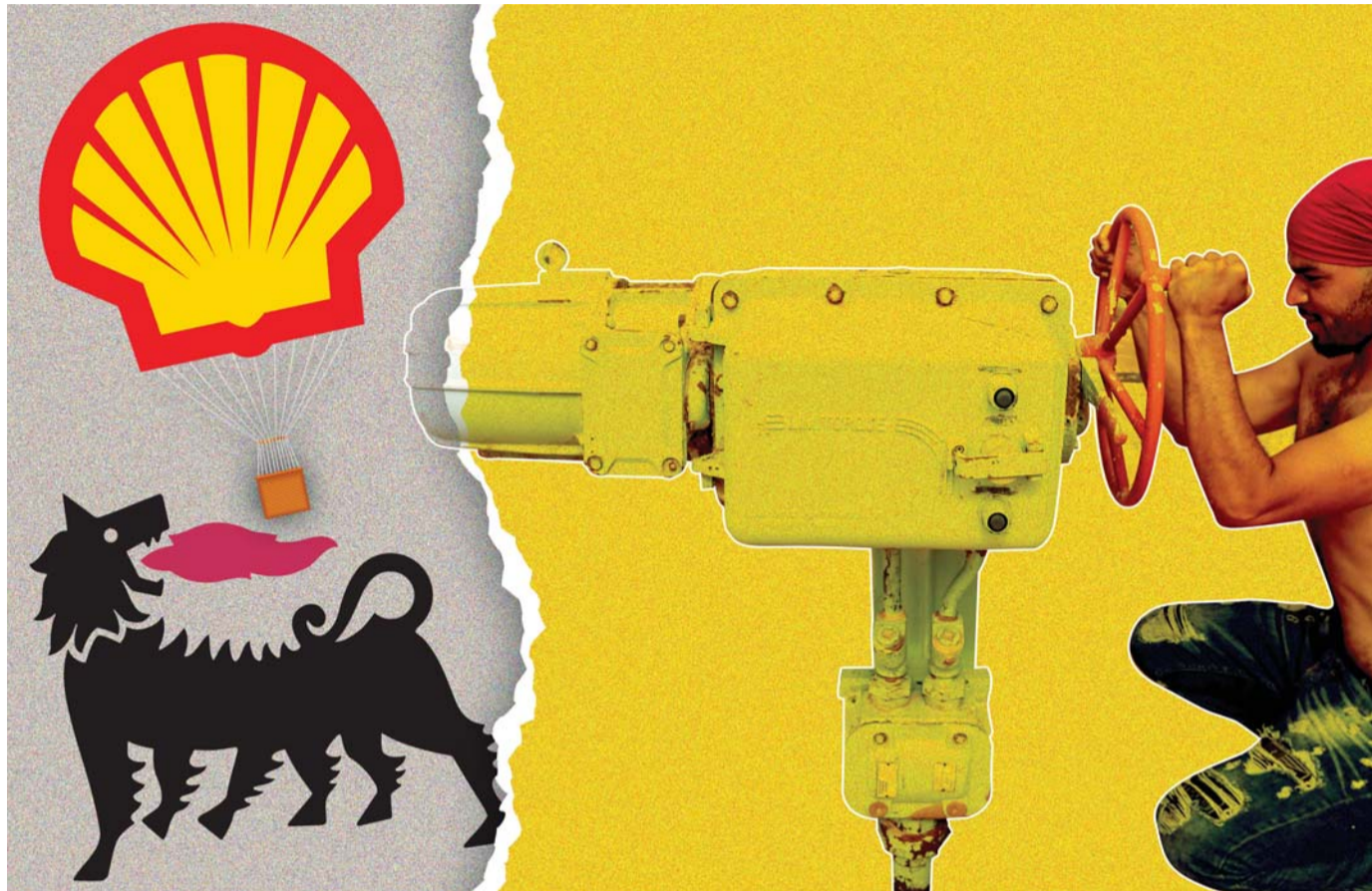
نادر حداد

تونس غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه هذه الشركات



عيبر بن عون

قرار الشركات ناتج عن خطة إعادة هيكلة لتقليل الكلفة



شركات تتخوف من الاعتصامات

حقل نوارة للغاز، وهو أكبر مشروع بالبلاد في السنوات الأخيرة، والذي من المقرر أن يرفع إنتاج أو.أم.في إلى عشرة آلاف برميل يوميا من المكافئ النفطي لتصل إلى ثروتها، بحسب الشركة. وشهدت تونس طيلة الأشهر الماضية توقفا في إنتاج النفط والغاز في حقول الجنوب التونسي، بفعل تواصل اعتصام الكامور، وتعطل إنتاج الفوسفات بحفاضة قفصة ما عمق تآزم الاقتصاد.

وبالتزامن مع تلك الاحتجاجات والاعتصامات لوحث العديد من الشركات النفطية بسحب أنشطتها من البلاد، وسبق أن أرسلت الشركات الأجنبية وقف الإنتاج طلبا رسميا لرئيس البلاد قيس سعيد، للتدخل وحل الخلاف بين المحتجين والحكومة.

إلى بيع أصول تقدر بعشرات المليارات من الدولارات لتقليص الديون والتركيز على الإنتاج الأكثر تنافسية. وقالت وزارة الطاقة التونسية لرويترز إنها لم يتم إخطارها رسميا بأن هذه الشركات ستبيع أصولها.

وأكدت المصادر أن شركة الطاقة النمساوية أو.أم.في تعترض أيضا بيع ما تبقى في محفظتها للنفط والغاز بتونس، وذلك بعد أن قلصت تدريجيا وجودها في البلاد. وامتنعت أو.أم.في عن التعليق.

وباعت أو.أم.في عام 2018 أغلب محفظتها في البلاد إلى بانورو إنرجي المدرجة في أوسلو مقابل 56 مليون دولار. وفيد تقريرها السنوي بانها أنتجت حوالي أربعة آلاف برميل يوميا من المكافئ النفطي في 2019.

وكانت أو.أم.في وشركة النفط الوطنية التونسية قد بدأت العام الماضي استغلال

الحكومة التونسية تمهيدا لانسحابها غير أن طول أمد المسار القضائي والقانوني عرقل خروجها حيث تعسر حسم الأمر بطرق قانونية نظرا للنزاعات القانونية وعدم الاستقرار الحكومي.

ويجمع خبراء أن انسحاب شركات النفط سينعكس حتما على حضور تونس في السوق المالية العالمية في وقت تحتاج فيه إلى قروض كبيرة لسداد مستحقات ديون وإنعاش الاقتصاد المنهك من آثار الوباء.

ويأتي النزوح التدريجي في السنوات الأخيرة لشركات الطاقة الغربية الكبرى من تونس عقب تنامي الإحباط من عدم استقرار المناخ التنظيمي والسياسي في البلاد منذ ثورة 2011 التي أدت إلى نزوح الاستثمارات.

كما يأتي في الوقت الذي تسعى فيه كبرى شركات النفط والغاز في العالم

للمشاريع النفطية الضخمة والمربحة. وأشارت الخبيرة عيبر بن عون إلى أن "التحولات نحو الطاقة المتجددة أيضا من بين أسباب مغادرة الشركات لتونس التي تعد سوقا صغيرة وغير مستقرة لا تلبى الخطط الاستراتيجية الكبرى لهذه الشركات لاسيما مع كثرة الإضرابات التي أثرت على إنتاجيتها".

وأعلنت رويال داتش شل أنها سعت في وقت سابق إلى خطة لخفض تكاليف إنتاج النفط والغاز بما يصل إلى 40 في المئة في إطار برنامج ضخم لتوفير السيولة كي تتمكن من تحديث أنشطتها والتركيز بدرجة أكبر على الطاقة المتجددة وأسواق الكهرباء في ظل تزايد زخم الاقتصاد منخفض الكربون وتحديات المناخ.

وكانت شركات النفط قد دخلت منذ العام 2017 في مسار مفاوضات مع

مبادرة أهلية لبنانية لدعم العمال الأجانب في ظل أزمة الاقتصاد

حاصبيا (لبنان) - أطلقت مؤسسة عامل الدويلة اللبنانية غير الحكومية مبادرة إنسانية لدعم ومساعدة العمال والعاملات الأجانب في ظل ترددي الوضع الاقتصادي اللبناني وعجز أرباب العمل عن دفع بدلات رواتبهم بالبلاد.

وأعلن رئيس المؤسسة كامل مهنا عن المبادرة من بلدة كفرحمام جنوب شرق لبنان، والتي من شأنها مساعدة العمال الأجانب الراغبين بالعودة إلى بلدانهم أو البقاء في لبنان، وذلك من خلال إنجاب الترتيبات التي تمكنهم من مغادرة لبنان بالتنسيق مع السفارات المعنية والأمن العام وتوفير بطاقات السفر وفحوصات "بي.سي. آر".

ونسبت وكالة شينخوا مهنا قوله إن "المؤسسة تقدم دعما ماديا دوريا للعمال الراغبين في البقاء لدفع إيجار سكنهم إضافة إلى دعمهم بخصص غذائية ومستلزمات صحية للوقاية من فيروس كورونا".

وأشار مهنا إلى أن المؤسسة تسعى أيضا لدى وزارة الصحة العامة لتوفير اللقاح المضاد لكورونا للعمال والعاملات الأجانب.

وقال إن هذه المبادرة الإنسانية فرضها ترددي أوضاع العمال والعاملات الأجانب الحياتية في ظل تراجع الوضع الاقتصادي وانتهاء العملة اللبنانية وعدم قدرة أرباب العمل على دفع مستحقاتهم بالبلاد مما أدى إلى

خسارة عدد كبير من العمال والعاملات لأعمالهم دون أية تعويضات. وأشارت دراسة اقتصادية حول حركة دخول العمال الأجانب إلى لبنان أعدتها المؤسسة "الدويلة للمعلومات" عقب تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى أن عدد سمات الدخول للعمال الأجانب الصادرة عام 2020 تراجعت بنسبة 83 في المئة مقارنة مع العام 2019.

كامل مهنا
المؤسسة تقدم دعما ماديا دوريا للعمال لدفع إيجار سكنهم

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية ومالية ومعيشية متشابكة أدت إلى ارتفاع معدل الفقر إلى أكثر من 50 في المئة والتي تفاقم البطالة والتضخم المالي وانتهاء العملة المحلية والقدرة الشرائية وسط تراجع متسارع في احتياطي النقد الأجنبي منذ أكتوبر 2019 مع تجميد المصارف للسحوبات النقدية بالبلاد وتقييدها بالعملة المحلية.

ولا تزال الطبقة السياسية في لبنان يكامل مكوناتها تتصارع في ما بينها، وفشلت في القيام بإصلاحات ضرورية يضعها المجتمع الدولي شرطا لحصول البلاد على دعم مالي يساعدها على الخروج من دوامة الانهيار الاقتصادي.

السعودية تكشف عن مبادرتين لمكافحة التغير المناخي والتصحر

خطوة تتزامن مع تدقيق المستثمرين في انبعاثات أرامكو

وقال الأمير محمد بن سلمان إن بلاده والمنطقة "تواجهان الكثير من التحديات البيئية مثل التصحر، الأمر الذي يشكل تهديدا اقتصاديا للمنطقة".

وأضاف أنه "يُقدر أن 13 مليار دولار تُستنزف من العوالم الرملية في المنطقة كل سنة، كما أن تلوث الهواء بغازات الاحتباس الحراري يُقدر أنه يقلص متوسط عمر المواطنين بمعدل سنة ونصف السنة".

وتأتي المبادرتان في الوقت الذي تواجه فيه شركة الطاقة السعودية العملاقة أرامكو تدقيقا من قبل المستثمرين بشأن انبعاثاتها. وفي يناير أفادت "بلومبرغ نيوز"



تحويلات عميقة ينشدها عملاق النفط

أعلنت السعودية عن مبادرتين لمكافحة التغير المناخي والتصحر بهدف تقليص انبعاثات الكربون من خلال خطط لزراعة الأشجار ما يعزز تحويلات الرياض نحو الطاقات المتجددة في وقت تخضع فيه أرامكو إلى تدقيق من قبل المستثمرين بشأن انبعاثاتها.

الرياض - كشفت السعودية عن مبادرتين طموحتين لمكافحة التغير المناخي والتصحر وحماية البيئة تتضمنان خفض الانبعاثات الكربونية وخططا لزراعة المليارات من الأشجار داخل المملكة وفي منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القادمة.

الأمير محمد بن سلمان
نخطط لزراعة 10 مليارات شجرة في المملكة خلال العقود القادمة

وتهدف "مبادرة السعودية الخضراء" إلى خفض الانبعاثات والاعتماد على مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد نصف حاجة البلاد من الطاقة بحلول 2030، وفق ما أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وقال ولي العهد السعودي في بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية إن "السعودية تخطط لزراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة خلال العقود القادمة، ما يعني زيادة مساحتها المغطاة بالأشجار الحالية بمعدل 12 ضعفا".

كما تعززت الرياض أيضا العمل مع دول عربية أخرى على "مبادرة الشرق الأوسط الخضراء" لزراعة 40 مليار شجرة إضافية في الشرق الأوسط، وهو ما يعد أكبر برنامج إعادة تشجير في العالم.

وأشار الأمير محمد بن سلمان إلى أن "المملكة والمنطقة والعالم أجمع بحاجة إلى المضي قدما وبخطى متسارعة في مكافحة التغير المناخي".

وأضاف "نرفض الاختيار المضلل بين الحفاظ على الاقتصاد أو حماية البيئة، نؤمن أن العمل لمكافحة التغير المناخي يعزز القدرة التنافسية ويخلق الملايين من الوظائف".

ولم يوضح البيان آلية تنفيذ الخطة العملاقة في منطقة صحراوية إلى حد كبير وبمصادر مياه محدودة للغاية. وتعتمد السعودية حاليا على النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة ولتحلية مياهها التي تستهلك كميات هائلة من النفط يوميا.

والمبادرتان هما جزء من خطة ولي العهد السعودي "رؤية 2030" لتنويع اقتصاد المملكة الذي يعتمد بشكل واسع على النفط.